

العجز التجاري إلى 17 مليار دولار مع نهاية العام الحالي

الحاج حسن لـ «البناء»: ضرورة رسم سياسة اقتصادية مستدامة لتجنب أي كارثة في البلد

أندونيس كيروز

أثرت الأحداث الأمنية والسياسية في سورية على حركة الصادرات اللبنانية براء، فانخفضت قيمتها غير المعابر الحدودية البرية من 740 مليون دولار عام 2012، إلى 595 مليون دولار عام 2013.

وانخفضت نسبة انسياب الصادرات عبر المعابر البرية من 33 إلى 20 في المئة، وارتفعت نسبة الصادرات بحرا من 30 إلى 42 في المئة، كما ارتفعت نسبة حركة الصادرات عبر الجو من 10 إلى 11 في المئة، بين عامي 2013 و2014.

من جهة أخرى، وبحسب الإحصاءات الجمركية الصادرة عن المجلس الأعلى للجمارك، تراجعت الصادرات اللبنانية بنسبة 22.7 في المئة خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2014، وبلغت 2219 مليون دولار في مقابل 2870 مليوناً في الفترة نفسها من 2013.

إن أزمة الصادرات ومشاكلها العديدة، أكادت في الحجم، أم في كلفة النقل المرتفعة، وإيجاد أسواق لها، هي جزء لا يتجزأ من الأزمة الأكبر التي يواجهها الصناعيون نتيجة غياب السياسات الاستراتيجية وغياب التخطيط.

في هذا السياق، وفي حديث إلى «البناء»، أشار وزير الصناعة حسين الحاج حسن إلى «ضرورة رسم سياسة اقتصادية مستقرة ومستدامة، لتجنب أي كارثة في البلد»، لافتاً إلى أن «العجز التجاري متوقع أن يصل إلى 17 مليار دولار مع نهاية العام الحالي، فإلى أين نحن ذاهبون في ظل غياب السياسات



الحاج حسن

المرتفعة، مما يؤدي إلى أفضلية لصادراتهم على منتجاتنا، لا سيما في صناعة تدوير الورق، والزجاج، والسيراميك»، لافتاً إلى أن «هذه القطاعات الصناعية هي من الأقدم والأبرز في لبنان، إذ إنها تولف حوالي 7000 عامل، إضافة إلى تحريكها الدورة الاقتصادية عبر سلسلة الإمداد (Supply Chain)».

كما أشار أمين سز الصناعيين في المجلس، صاحب عمل HTG لتصنيع الزجاج ابراهيم معلوف، إلى أن «غياب التخطيط والتشريعات اللازمة لتمكين القطاع الصناعي من النهوض والنمو، والمنافسة، هو المدخل الأساسي لأي حل مستدام»، لافتاً إلى أن «بعض القوانين الحالية غير منطقية، سيما في ما يتعلق بموضوع الرسوم على الواردات غير المنافسة، فيما يخص الواردات المنافسة لمنتجاتنا، غير خاضعة للرسوم».

وقبل غياب السياسات الحمائية والتشجيعية من قبل الدولة، رأى معلوف أن «الصناعيين يواجهون منافسة شرسة من قبل منتجات الدول الداعمة للقطاع الصناعي، وعلى سبيل المثال لا الحصر، يلفت إلى «سياسة تركيا التشجيعية لصالحها عبر تقديم خصم للصناعيين على مبيعات صادراتهم بنسبة 30 في المئة».

وعن دور الوزارة في دعم الصادرات، أشار الحاج حسن إلى أن «الوزارة قدمت مشروع قانون خفض الضرائب على الصادرات بنسبة 50 في المئة إلى وزارة المال، ونحن بانتظار الموافقة»، مضيفاً أنه «اقترح مشروع قانون لخفض الرسوم على بعض الواردات من المواد الأولية التي يحتاجها الصناعيون».

أما في ما يتعلق بإيجاد أسواق جديدة والتصدير إلى روسيا، أشار إلى «أننا نتابع مع وزارة الاقتصاد والتجارة هذا الموضوع بصفتها الوزارة التي تسلمت هذا الملف، ونحن نعمل على فتح الأبواب أمام الصادرات اللبنانية إلى روسيا»، لافتاً إلى «تشجيعه المصنوعين، كانوا مناصين أم مزارعين، أن يكتشفوا السوق الروسي ويعملوا على الترخول إليه».

وأضاف الجميل أن «جمعية الصناعيين وضعت خطة عمل لدخول السوق الروسية لرفع حجم الصادرات»، لافتاً إلى أن «السوق الروسية كبيرة ونوعية، ونحن نعمل على إقامة شراكة مع روسيا، وذلك للفرص الكبيرة المتاحة أمام اللبنانيين من صناعات وزراعيين»، مشيراً إلى أن «توعية وكمية الإنتاج اللبناني يناسبان الاستهلاك الروسي من جهة، إضافة إلى أن حجم الإنتاج اللبناني قابل للتصدير».



الجميل

ولاشك في أن دعم الصادرات، وزيادة حجمها، وإيجاد أسواق جديدة لها، يساهم في دعم الاقتصاد ككل، لا سيما في خفض التضخم، والميزان التجاري، ورفع حجم الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن مشكلة القطاع الصناعي الجوهري، تكمن في كلفة الصناعة الأكبر وهي قانون الطاقة.

وشدّد الحاج حسن في هذا السياق، على أن «صعوبة تخفيض الكلفة اليوم لا تمنح قيام إجراءات أخرى من شأنها أن تدعم الصناعيين»، مشيراً إلى «ضرورة تقديم حوافز ضريبية، أو رسوم حمائية، أو سياسات حمائية، كساتر دول العالم التي تقوم بذلك»، لافتاً إلى «ما قامت به بريطانيا التي أنشأت صندوقاً بقيمة 7 مليارات جنيه استرليني لدعم الصناعيين في مجال الطاقة المكثفة».

وأيد الجميل هذا التوجّه، ولفت إلى أن «كلفة الطاقة عند الصناعيين تصل إلى ما بين 30 في المئة من مجموع المبيعات في بعض القطاعات»، مشيراً إلى «أننا ما نريد هو الفرصة المناسبة للوصول إلى الكلفة عينها مع المنافسين من أجل التنافس العادل».

كما شدّد على أن «الاعتقاد السائد بعدم تدخل الدول لدعم صناعتها، غير صحيح»، لافتاً إلى أن «ما تقوم به العديد من الدول الأوروبية، ومطالبها بمشروع ميثاق النموذج البريطاني»، وفي هذا السياق لفت إلى «الشراكة القوية مع وزيرى الصناعة والاقتصاد لتحقيق هذا الهدف، لا سيما أن الوزير الحاج حسن أشار علناً إلى مشروع وضع رسوم طاقة على بعض الواردات، لدعم الصناعيين في تأمين التمويل اللازم لهذا المشروع».

من جهته، أكد معلوف «خطورة هذه الأزمة التي يعانها الصناعيون»، لافتاً إلى «الأمور الإضافية وغير المباشرة المتعلقة بقطاع الطاقة، سيما أن بعض الإدارات لا تسهل عمل المواطنين عموماً، والصناعيين خصوصاً»، مشيراً إلى «عدم انتظام فواتير الكهرباء والأخطاء التي تنتج في تحصيلها، في حين نواجه شتى المتاعب في تحصيل الضريبة المضافة»، مضيفاً أن «عمل دائرة TVA كان منتظماً أكثر في السنوات الماضية».

وفي ما يخص المستثمرين الجدد، أشار معلوف إلى أن «عامل الأرض أصبح اليوم تحدياً كبيراً أمام كل من يريد تأسيس مصنع أو توسيعه، إن من ناحية كلفة الأرض، أم عدم توفر المساحات المناسبة في المدن، سيما أن بعض

الصناعات لا تستطيع أن تكون قائمة في البقاع مثلاً»، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن «تمازج المدن الصناعية والسكنية أصبح غير مقبول»، ومطالباً بـ«فصل المدن الصناعية عن نطاق البلديات، ووضعها تحت إشراف وزارة الصناعة مباشرة». من جهته، أشار الجميل إلى «إنشاء 4 مناطق صناعية، 3 في الجنوب وواحدة في البقاع»، لافتاً إلى أن «معظم القطاعات الصناعية تستطيع أن تقيم مصانع في تلك المدن».

أما اليد العاملة للقطاع الصناعي، فيوضح الجميل أن «الجمعية تعمل لخلق فرص عمل للبنانيين»، مشيراً إلى «طرحها مشروع «أول عقد عمل»، حيث تتكفل الحكومة ببعض المصاريف، لا سيما كلفة الضمان، وذلك لتشجيع توظيف الشباب اللبناني، لافتاً إلى «الحاجة إلى استراتيجية عامة لمعالجة العمالة الموسمية، وهي تعالج مع وزير الصناعة وتعمل على تدريب، ونتيجة، والحاجة إلى التوجيه والتدريب، حيث نتفصنا بعض المهارات على كل المستويات المهنية والجامعية، وبالتالي الحاجة إلى إيجاد برامج تقنية وعملية فيها».

وعن دور اللجنة المشتركة بين مصرف لبنان وجمعية الصناعيين اللبنانيين، أشار الجميل إلى «أهمية وجود برنامج اقتصادي متكامل ضمن منظومة إجماعية اقتصادية، لتخفيف كل الأعباء»، لافتاً إلى ضرورة القيام بالإصلاح الإداري، وتقسيم سلسلة الربط والرواتب، وتصحیح الرواتب للقطاع الخاص، وأضاف: «أننا نعمل على برنامج للنازحين السوريين، عبر جعل المجتمع الدولي يقدم مساعدات لدعم القطاعات التي يستطيع السوريون العمل

معلوف: فصل المدن الصناعية عن نطاق البلديات، ووضعها تحت إشراف وزارة الصناعة مباشرة

بها، والإلتفات للمساعدات على تغطية مسائل أمنية وغيرها».

تبدو المبادرة التي أطلقتها جمعية الصناعيين بالتعاون مع مصرف لبنان، شاملة ومنطقية من أسس متكاملة، وهي تلبي حاجات القطاعات الاقتصادية المتشوّعة، لا سيما في ظل غياب التخطيط والتشريعات اللازمة لدعم الإنتاج. لكن هل ستاتي المساعدات المطلوبة من المجتمع الدولي لتمويل هذه الخطة؟ وفي السياق، لم تضع الدولة اللبنانية أي خريطة طريق للقطاع الصناعي أو القطاع الزراعي، إلا أن «هذه السياسات تتغير مع تغير المسؤولين»، بحسب الوزير الحاج حسن الذي أشار إلى «أهمية تحديد أهداف، من زيادة فرص العمل، وتوسيع القطاعات الإنتاجية، وزيادة الصادرات، وتحديد كيفية تحقيقها، وإضافة إلى «رسم السياسات وإنجاز التشريعات في المجلس النيابي»، فبيل تشهد التغييرات المطلوبة لحماية ودعم إنتاجنا؟

سلامة يؤكد عدم التهاون في مكافحة غسل الأموال

طريقه: حجم «التهبيض» 3 تريليونات دولار سنوياً

أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أنّ «البنك المركزي» ملتزم مكافحة عمليات غسل الأموال وعدم التهاونه في هذا الموضوع، والعمل على فرض شروط إضافية على المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته». وأكد سلامة في حديث لـ «الأمّن العام» في عددها الأخير، أن «مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة ملتزمة مكافحة تهبيض الأموال حفاظاً على سمعة لبنان وقطاعه المصرفي»، مشيراً إلى «أننا على قدر الجاهزية لاعتقاد ما يلزم من أساليب وتقنيات حديثة لمواكبة آخر التطورات في مجال مكافحة تهبيض الأموال وتمويل الإرهاب».

وأضاف: «أصبح لبنان مشاركاً عالمياً في مكافحة التهبيض بشهادة «غافي»، كما أصبحت التجربة اللبنانية محط متابعة لكثير من الدول. وأهيننا بفضل التعاون مع المصارف، القدرة والشفاافية، وبيننا اليوم قدوة يحتذى بها في مجال مكافحة الجريمة المالية، ولو حقق لبنان خلال السنوات الأخيرة في هذا المجال يُعتبر إنجازاً قياسياً. وتابع: «وضعنا تشريعات ممتازة تعمل على تطبيقها بدقة لا متناهية، ولمس المسؤولين في «غافي» العمل المتطور هذا الليونة، فأكدوا أنه يرقى إلى مستوى أفضل الأجهزة الحكومية في العالم».

مؤشر BLOM PMI يسجّل أعلى مستوى في تشرين الأول

وجاءت النتائج الرئيسية لاستبيان شهر تشرين الأول، كالآتي: «استمر الإنتاج في الهبوط خلال شهر تشرين الأول وعلى رغم أن معدل الانكماش المسجل هو الأطول منذ شهر حزيران، إلا أنه لا يزال قوياً. كما أظهرت البيانات اتجاهها مماثلاً في حجم الأعمال الجديدة الواردة إلى الشركات، والتي هيبتت في هبوط طفيف معدل لها على مدار أربعة أشهر. وعلقت الشركات المشاركة في الاستبيان على ضعف الطلب وبطء استمرار المشكلات الأمنية والسياسية، كما شهدت مبيعات التصدير هبوطاً جديداً ساهم أيضاً في تراجع إجمالي الأعمال الجديدة الواردة إلى الشركات اللبنانية».

وشهد شهر تشرين الأول تراجع الأعمال العالقة للشهر الرابع على التوالي، وإن كان ذلك بوتيرة هامشية فقط، علماً أن هذه الوتيرة هي الأطول خلال السلسلة الحالية لهبوط الأعمال العالقة. وواصل سوق العمل صموده أمام المشكلات الاقتصادية في شكل كبير، إذ أشارت نتائج استبيان شهر تشرين الأول إلى زيادة هامشية أخرى (ولكن أبطأ) في التوظيف لدى شركات القطاع الخاص. كما جاءت مستويات الشراء أيضاً مرتبة، حيث سجلت صعوداً طفيفاً للمرة الأولى في أربعة أشهر. وساهم التحيان بين نمو نشاطات الشراء وتراجع متطلبات الإنتاج في المزيد من تراكم مخزون المشتريات، وذلك للشهر الثاني على التوالي.

وفي محاولة منها لمواجهة هبوط المبيعات ووسط الضغوط التنافسية المتزايدة، خفضت الشركات أسعار منتجاتها للشهر الرابع على التوالي خلال شهر تشرين الأول. علاوة على ذلك، جاء معدل التراجع أبطأ مما كان عليه في الشهر السابق. في الوقت ذاته، شهدت كلفة مستلزمات الإنتاج زيادة، مدفوعة بارتفاع أسعار الشراء وقلّة التوظيف. كما ارتفعت أجور الموظفين للمرة الأولى منذ أربعة أشهر، وعلى رغم أن الزيادة جاءت متواضعة فقط، إلا أنها الأقوى منذ تموز 2013..

استمر الانكماش الاقتصادي في القطاع الخاص اللبناني خلال تشرين الأول الفائت حيث سجل المؤشر الاقتصادي BLOM PMI الصادر شهرياً عن BLOM Invest Bank 48.8 نقطة، مقارنة بـ 47.6 في أيلول 2014. على رغم أن وتيرة الانكماش الحالية هي الأطول منذ أربعة أشهر. وأشارت الشركات اللبنانية المشاركة في المسح الشهري لمؤشر الأعمال BLOM PMI إلى تراجع الطلب نتيجة تردّي الأوضاع الأمنية في شمال البلاد، ولو بنسبة بسيطة. من الأشهر السابقة، أما لناحية العرض، فسجل مستوى التوظيف في الشركات اللبنانية زيادة هامشية جديدة، كما رفعت الشركات مشترياتها خلال الشهر، فيما يبدو أنه استباق لتحسن آت في الطلب، بحسب تعليق رئيسة وحدة دراسات الأسهم في BLOM Invest Bank.

أما أسعار البيع فاستمرت على تخطها بالإنخفاض، تتسبباً للمبيع في ظل الضغوط التنافسية. وتعليقاً على نتائج شهر تشرين الأول، قالت رئيس وحدة دراسة الأسهم لدى BLOM Invest Bank مايا مياثتن: يبدو أن القطاع الاقتصادي الخاص لا يزال متفائلاً في شأن تحسن مقبل في الظروف التشغيلية، على رغم استمرار هشاشة الطلب. ويُفسر ذلك من خلال الزيادات الملحوظة في مؤشرات التوريد لمؤشر PMI، حيث زادت الشركات أعداد القوى العاملة لديها وتعزيز مستويات الشراء في تشرين الأول، وأدى الإخير إلى زيادة المخزون لديها. فالشركات اللبنانية عزت ضعف الطلب الحالي إلى استمرار المشكلات الأمنية في شمال لبنان، وعليه قررت أن تكون مستعدة للوقت الذي يستقر فيه الوضع الأمني ويتعشش الطلب. من جهة أخرى، وعلى رغم أن بيانات تشرين الأول أظهرت تراجعاً أبطأ في الطلب، يلاحق في الأقفق مزيد من الضغوط خلال الشهر المقبل مع استمرار احتلال التطورات الأمنية عناوين الصحف الرئيسية.

تقرير «فاو» في اليوم العالمي للأغذية

وَزَعَت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) تقريراً لمناسبة يوم الأغذية العالمي تحت شعار «الزراعة الأسرية: إطعام العالم ورعاية الكوكب»، وكشف التقرير أن 9 ملايين من كل عشر، من أصل 570 مليون مزرعة في العالم، إنما تدار على أيدي الأسر المزارعة. في ما يجعل من المزارع الأسرية فعلياً الشكل الغالب على الزراعة في العالم، وبالتالي فبالإمكان أن يصيحب المزارعون الأسريون وكلاء حاسمين للتغيير في الطريق إلى الأمن الغذائي المستدام والقضاء على الجوع مستقبلاً، لافتاً إلى أن «المزارع الأسرية تنتج نحو 80 في المئة من غذاء العالم».

أسعار أمس	أسعار 29 تشرين الأول	أسعار 22 تشرين الأول
29700 ل.ل.	30300 ل.ل.	31000 ل.ل.
29000 ل.ل.	29600 ل.ل.	30300 ل.ل.
22100 ل.ل.	22600 ل.ل.	23100 ل.ل.
21800 ل.ل.	22300 ل.ل.	22700 ل.ل.
23700 ل.ل.	24100 ل.ل.	24600 ل.ل.
15000 ل.ل.	15600 ل.ل.	16300 ل.ل.
18200 ل.ل.	19000 ل.ل.	19800 ل.ل.
82\$	84\$	86\$

المصادر

المدن	أمس	السابق	النسبة
الذهب	1146.80	1167.70	-1.79%
الفضة	15.508	15.953	-2.79%
البلاتينيوم	1207.80	1225.50	-1.44%

حركة مرفأ بيروت

رست أمس داخل أحواض مرفأ بيروت 22 باخرة منها 7 باوخر جديدة حملت 92078 طناً، فيما غادرت 13 باخرة وينتظر وصول 7 باوخر بحسب لائحة الغرفة الدولية للملاحة في بيروت.

الباوخر التي غادرت:

ويتزر اس، ليون، مونينيم، ماستر اسماعيل، كارلا، بولوكس، برايت باسفيوك، باتريو تيك، آر سانثاغو، كاب هاميلتون، بارسيفال، اوتوماننا، سيروريوس.

أبو فاعور يحيل إلى القضاء ملف تزوير

أحال وزير الصحة العامة وإئيل أبو فاعور إلى القضاء المختص ملف تزوير توقيع وأختام رسمية من قبل الموظف ج.ش. في إحدى الشركات الخاصة، والذي عمد إلى تزوير ختم وتوقيع رئيس مصلحة الهندسة الصحية في وزارة الصحة، كما قام بإصدار إيصالات وهمية باسم الوزارة، وادارة استيراد الأدوية وتصديرها، كما زور ختماً وتوقيع باسم «أمين الصندوق» في وزارة الصحة، علماً أن هذا المركز غير موجود أصلاً.

وطلب أبو فاعور التوسع في التحقيق مع الموظف المذكور واتخاذ الإجراءات والتدابير القضائية المناسبة في حقه، وفي حق كل من يذبت تورطه في هذا الملف.

أسعار النفط تقفز بفعل إشاعة انفجار

وسعت العقود الآجلة لخام النفط برنت والنفط الأميركي مكاسبها أمس، في ظل إشاعة غير مؤكدة في السوق عن انفجار بخط أنابيب في السعودية. وكانت العقود الآجلة للنفط ارتفعت بالفعل بفضل تقرير حكومي أظهر زيادة أقل من المتوقع في مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة وهبوطاً في مخزون البنزين ونواتج التقطير.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت تسليم كانون الأول 1.60 دولار إلى 84.42 دولار للبرميل للفترة 16:02 بتوقيت غرينتش بعدما قفزت إلى 84.45 دولار. وصعد الخام الأميركي في العقود تسليم كانون الأول دولارين إلى 79.19 دولار للبرميل بعدما وصل إلى 79.35 دولار.

الموجودات	سنة 2013 ل.ل.
عقارات برسوم المتاجرة والاستثمار	٦.٩١٣.٠٦٨.١١٢
حسابات السامعين الدفينة/توزيع ارباح	٢٨.٦٤٢.٥٠٠
النقد لدى البنوك	٦٦.٨٥٢.١١٠
مجموع الموجودات	٧.٠٠٨.٥٦٢.٧٢٢

المطلوبات	سنة 2013 ل.ل.
رأس المال	٧.٥٠٠.٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٢.٥٠٠.٠٠٠
الناتج المسددة	٦.٩٩٦.٦١٩.٨٦٣
حسابات السامعين الدائنة	٣.٧٤٢.٨٥٩
مجموع المطلوبات	٧.٠٠٨.٥٦٢.٧٢٢

الرئيس : السيد سمير كمال مخيش  
 الأعضاء : الأستاذة ستيلا كميل سلطان  
 الأستاذ فادي كمال مخيش  
 مفوض المراقبة الأساسي : ضاهر وشركاه للتدقيق / JPA  
 مفوض المراقبة الإضافي : الأستاذ أيمن جبر

الموجودات	سنة 2013 ل.ل.
الموجودات الثابتة (بعد الاستهلاك)	٢.٤٠٠.٠٨٦.٠٠٠
النقد لدى البنوك	٧٧٤.٧٥٨
مجموع الموجودات	٣.١٧٤.٨٥٨

المطلوبات	سنة 2013 ل.ل.
رأس المال	٥.٠٠٠.٠٠٠
الاحتياطي القانوني	١٣.٦٢٩.٢١٣
الناتج المسددة	(٩٨٥.٠٣٠.١٢٣)
حسابات السامعين الدائنة/تحويل	٣.٢٦٨.٠٠٥.٩٦٢
المطلوبات المتداولة	٤.٦٤٥.٦٢٥
مجموع المطلوبات	٣.٤٠٠.٢٦٠.٧٥٨

الرئيس : السيد سجيح عطية  
 الأعضاء : دولة الرئيس الأستاذ عصام فارس  
 الأستاذ رفيق حوسيط  
 مفوض المراقبة الأساسي : ضاهر وشركاه للتدقيق / JPA  
 مفوض المراقبة الإضافي : الأستاذ أيمن جبر

الموجودات	سنة 2013 ل.ل.
الموجودات الثابتة (بعد الاستهلاك)	٣٧٩.٨٤٠.٧٧٤
النقد لدى البنوك	٢.٧٧١.٢٢٩.٤٤٤
الموجودات المتداولة	٣٢٩.٨٤٧.٨٧٦
النقد في الصندوق ولدى البنوك	١٨٧.٥٨٠.٧٧٤
مجموع الموجودات	٣.٦٦٨.٥٣٦.٥٠٣

المطلوبات	سنة 2013 ل.ل.
رأس المال	٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٨٧.٠٦٦.١٩٤
الناتج المسددة	٤٧٠.٩٨٥.٠٥٥
الاحتياطي لتعويض نهاية الخدمة	٥.٩٦١.٠٢٨
المطلوبات المتداولة	٥٥٠.٣٨٨.٩٢٦
البنوك الدائنة	٢.٧٤٩.١٢٥.٢٩٥
مجموع المطلوبات	٣.٦٦٨.٥٣٦.٥٠٣

الرئيس : السيد سهوان معوض  
 الأعضاء : السيدة سلمى معوض  
 السيدة نرمان سعاده  
 مفوض المراقبة الأساسي : ضاهر وشركاه للتدقيق / JPA  
 مفوض المراقبة الإضافي : الأستاذ رولان ماضي